

Distr.: General
19 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال

التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان عن دورته التاسعة عشرة

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعده الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان معلومات عن العمل المنجز في دورته التاسعة عشرة، المعقودة في جنيف في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- يقدم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان هذا التقرير بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 34/34.

ثانياً - تنظيم الدورة

2- عقد الفريق العامل دورته التاسعة عشرة في جنيف في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وناقش المشاركون حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم وتبادلوا الآراء حول هذا الموضوع، آخذين في الاعتبار تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. واستعرض الفريق العامل، خلال دورته، التقدم المحرز في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وناقش التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز فعالية الآليات المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وضمان تحسين التأزر والتكامل في أعمالها. وعلاوة على ذلك، استعرض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك وضع خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري، وأحيط علماً بالخطة الرامية إلى إجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة، التي تقوم على أربعة محاور والتي أعدتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ألف - الحضور

3- حضر الدورة ممثلو دول أعضاء في الأمم المتحدة ومراقبون من دول غير أعضاء فيها وممثلو هيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية (انظر المرفق).

باء - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيسة - المقررة

4- افتتحت الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل مديرةً شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية، التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيغي هيكس.

5- وأشارت المديرية، في بيانها الافتتاحي، إلى عدد من الأحداث والتطورات الهامة المتصلة بمكافحة العنصرية، التي حدثت منذ انعقاد الدورة الثامنة عشرة للفريق العامل. وأشارت إلى التقرير المرجعي الذي قدمته المفوضة السامية عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي وعن حمايتهم من الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والذي عرضت فيه المفوضة السامية خطة قائمة على أربعة محاور هدفها إجراء تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة العرقية والمساواة. ولاحظت أيضاً أن الجمعية العامة نظمت احتفالاً بمناسبة استعراض العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في منتصف مدته وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وسلطت الضوء على أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان في توجيه مكافحة العنصرية. وأبرزت أيضاً أن الجمعية العامة استحدثت المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي بوصفه آلية استشارية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وهيئة استشارية لمجلس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أنه جرى الاحتفال في 31 آب/أغسطس باليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي أعلن منذ فترة وجيزة. وأضافت المديرية أنه لا بدّ من اتخاذ إجراءات ملموسة ومن عقد التزامات متواصلة للقضاء على الأوضاع التي تولّد التمييز العنصري أو تديمه. وقالت إن المفوضية تضاعف جهودها على جميع الجبهات لمكافحة التمييز العنصري في شتى المجالات منها الإعلام والاتصال والتوعية.

- 6- وانتُخبت الممثلة الدائمة لرواندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ماري شاننتال رواكازينا، رئيسة مقررة.
- 7- وبعد انتخاب الرئيسة - المقررة، اعتمد الفريق العامل برنامج عمل دورته التاسعة عشرة.

جيم - البيانات

- 8- دعت الرئيسة - المقررة المشاركين إلى الإدلاء ببيانات عامة.
- 9- وأشار ممثل الكاميرون، باسم مجموعة الدول الأفريقية، إلى تزامن انعقاد دورة الفريق العامل مع احتفال العالم بمرور 75 عاماً على سعي الأمم المتحدة إلى مكافحة العنصرية والذكورى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأصرّ الممثل على أهمية التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشار إلى أن الكراهية الشديدة لها عواقب وخيمة على كلا الضحايا والجناة، وإلى أن المجموعة الأفريقية تشعر بالقلق من العودة الشرسة للتمييز العنصري وغيره من أشكال التعصب.
- 10- وأكدت ممثلة الاتحاد الروسي أن مكافحة التمييز العنصري وغيره من أشكال التعصب أمر أساسي في إطار الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أنه ينبغي للحكومات والمواطنين أن يكونوا على دراية جيدة بالعواقب الضارة للتمييز والتعصب. وأكدت واجب الدول في مكافحة التحريض على الكراهية وعودة الأفكار التي تناصر النازية أو الفاشية أو التفوق العنصري.
- 11- ولاحظ ممثل العراق أنه رغم اتخاذ عدد من التدابير واعتماد عدد من النصوص، لا يزال الكثير من الناس يقعون ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الإسلام. ورحب بالإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي نُظّم للاحتفال بالذكرى السنوية لإعلان وبرنامج عمل ديربان.
- 12- وذكر ممثل كوبا أنه بعد مرور 20 عاماً على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا تزال الأهداف المحددة فيهما بعيدة المنال. وأدت الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وأضاف أن هدف كوبا هو تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة، حتى تصبح الالتزامات المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل ديربان حقيقة واقعة.
- 13- وذكر ممثل بنغلاديش أن العنصرية لا تزال منتشرة بل إنها اشتدت خلال جائحة كوفيد-19. وأعرب عن قلقه إزاء استخدام التكنولوجيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتضخيم خطاب الكراهية والكراهية العنصرية. وأضاف أن المهاجرين ما زالوا هدفاً لكره الأجانب والوصم وخطاب الكراهية والتعصب. إن تنامي التعصب الديني والتصنيف الديني يتسببان في تزايد كره الأجانب وعدم الاستقرار الاجتماعي بشكل سريع. وحثّ على تنفيذ قرار الجمعية العامة 167/66، وعلى تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 بشأن مكافحة التعصب الديني.
- 14- وأكد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد التزام بلده بمكافحة العنصرية والتغلب على الاستعمار. ورحب بإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وأعرب عن أسفه لأن ملايين الناس في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعانون من التمييز العنصري، ولا سيما أشدّ الفئات فقراً وضعفاً.
- 15- ودعا ممثل جنوب أفريقيا إلى التفكير في أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان، خاصة وأنه الإطار الشامل الوحيد للأمم المتحدة الذي يرمي إلى مكافحة العنصرية. وأشار إلى أن آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان لا تزال تكتسي أهمية محورية. ورحب بتقرير المفوضة السامية، الذي أعربت فيه عن أسفها لاستمرار العنصرية النظامية وسلطت فيه الضوء على ضرورة إصلاح المؤسسات والتشريعات

والسياسات والممارسات التمييزية، بغية كسر هذه الحلقة، ورحب أيضاً باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 18/48. غير أنه أعرب عن أسفه لنشر روايات كاذبة بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان.

16- وأشار ممثل الصين إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يمثلان التزاماً جماعياً عقدته جميع البلدان، ورحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي أجرته الجمعية العامة احتفالاً بصدور هذا الإعلان. وأعرب عن قلقه إزاء الزيادة السريعة في عدد الجرائم المرتكبة بدافع كراهية الآسيويين والمتحدرين من أصل آسيوي في بعض البلدان منذ اندلاع جائحة كوفيد-19. ودعا الفريق العامل إلى تعزيز تعاونه مع الآليات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان وإيلاء مزيد من الاهتمام لتجارة الرقيق والاستعمار.

17- وذكر ممثل إندونيسيا أنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يواصل تعزيز التزامه بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشار إلى أن التمييز العنصري بجميع أشكاله لا يزال يشكل مصدر قلق كبير لبلده، ولا سيما سوء استخدام حرية التعبير لتأجيج الكراهية العنصرية على الإنترنت. وأشار أيضاً إلى أن الأشخاص الذين كانوا يعانون بالفعل من هشاشة أوضاعهم هم الأكثر تضرراً من كوفيد-19. وأضاف أن الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان تتيح الفرصة لوضع إجراءات مستقبلية وتجديد الالتزامات.

18- وأكد ممثل الهند مجدداً إدانة بلده للتمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره. وأشار إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان ينكران العالم بأن التحدي المتمثل في العنصرية لم ينته بعد. وأعرب عن قلقه إزاء الأشكال الجديدة لوسائل الإعلام التي تضخم الكراهية العنصرية، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء تسبب كوفيد-19 بتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

19- وأكدت ممثلة الاتحاد الأوروبي من جديد أن مكافحة العنصرية تشكل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى ضرورة وجود تسامح وتفاهم بين المجتمعات المحلية اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأشارت إلى خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمناهضة العنصرية للفترة 2020-2025، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر 2020، والتي تهدف إلى مواجهة مسألة العنصرية على جميع الجبهات من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية باتباع نهج متعدد الجوانب. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي سلّم من خلال هذه الخطة بأن العنصرية لا يمارسها الأفراد فحسب، بل يمكن أن تكون هيكلية أيضاً وأن تضرّ بالمجتمع بطرائق عديدة ومختلفة. وأخيراً، أشارت إلى الإطار الاستراتيجي الخاص بطائفة الروما من أجل المساواة والإدماج والمشاركة وإلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأولى الرامية إلى مكافحة معاداة السامية واحتضان الحياة اليهودية، وقد اعتمدهما مؤخراً المفوضية الأوروبية.

20- وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكلان إطاراً مرجعياً، ولكنه أعرب عن أسفه لأنهما لم ينفذاً بعد تنفيذاً كاملاً. وأضاف أن جائحة كوفيد-19 أثبتت أن العمل بشكل فعال على مكافحة أعمال العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله، التقليدية منها أو الجديدة، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أمر ضروري وملحّ اليوم أكثر من أي وقت مضى. وزادت هذه التحديات الجديدة الناشئة عن التمييز العنصري الحاجة الملحة إلى تحديث الوثائق الدولية للتصدي للإجراءات غير الملائمة. والتحدي الذي يتسم أكثر من غيره بطابع إنساني هو التدابير القسرية الانفرادية، التي فرضتها مجموعة من بلدان الشمال ضد مئات الملايين من الأشخاص في بلدان مستهدفة، بما فيها كوبا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ودول مستقلة أخرى. وأدت هذه التدابير القسرية الانفرادية إلى تعريض مئات الملايين من البشر للتمييز، وذلك فقط على أساس جنسيتهم.

21- وأشار ممثل الشبكة العالمية لمناهضة العنصرية وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة إلى أهمية التذكير ببعض الأرقام، منها سعي الأمم المتحدة منذ 75 عاماً إلى مناهضة العنصرية والذكرى السنوية العشرون لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وأصرّ على ضرورة الاستفادة من التجارب الغنية المكتسبة طوال هذه السنوات لمواصلة المضي قدماً. وأعرب عن قلقه إزاء المعلومات المغلوطة التي تنتشر بشأن محتوى إعلان وبرنامج عمل ديربان.

ثالثاً- مناقشة البند 5 من جدول الأعمال بشأن حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، والبند 6 من جدول الأعمال بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

22- نظر الفريق العامل في البندين 5 و6 من جدول الأعمال. وقدم الأشخاص التالي ذكر أسمائهم عروضاً بشأن البندين: إدا سانتوس رولاند، رئيسة فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان؛ ومونيكا فيرو، صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبوني إيهواه، من آلية الخبراء المعنية بالحقوق في التنمية؛ وميكايل موا، منسقة معنية بمكافحة العنصرية في الاتحاد الأوروبي؛ ودومينيك داي، رئيسة، فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ وفيرين شيبيرد، من لجنة القضاء على التمييز العنصري.

23- وأشارت رئيسة فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى أن وثيقة الإعلان والبرنامج غنية جداً، إذ جرى إرفاقها بمساهمات من أشخاص ينفذون سياسات اجتماعية قائمة على المساواة على جميع المستويات. وأشارت الرئيسة إلى أنه جرى لأول مرة الاعتراف بمجموعات معينة من الضحايا في وثيقة للأمم المتحدة، بما فيها مجموعة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وذكرت التحديات التي تعيق مكافحة التمييز العنصري والتي يولدها التطور السريع لشبكات الاتصالات، والتحديات البيئية الناجمة عن الاستغلال غير الملائم للموارد الطبيعية، والأوبئة المختلفة التي تمثل تهديداً للمصير المشترك للبشرية. وفي معرض الإشارة إلى جائحة كوفيد-19، لاحظت أنه ينبغي للدول تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، مع تكييف السياسات لتناسب الحالة في كل بلد. وأشارت الرئيسة إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يحثان الدول على اتخاذ الإجراءات لحماية حقوق الإنسان لضحايا التمييز العنصري المصابين أو الذين يُحتمل أن يكونوا مصابين بأمراض وبائية. وأشارت إلى ضرورة تغيير الأولويات لتشمل الحصول على اللقاحات والمياه ومنتجات النظافة الصحية ومعدات الحماية على النحو المناسب. ورحبت الرئيسة بجهود منظمة الصحة العالمية، لكنها أشارت إلى أن الإجراءات المتخذة، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات، لا تتفق مع الاحتياجات. ولم تسخر الدول ما يكفي من الجهود والموارد لمراعاة إعلان وبرنامج عمل ديربان في أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان ولتتقيف الجمهور والمؤسسات بإعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضافت أن وثيقة إعلان وبرنامج عمل ديربان هي من برامج الأمم المتحدة الأقل تعميماً، وأن محتواها الحقيقي شوه في بلدان كثيرة. ودعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى توفير موارد كافية لبرامج التوعية بغية تعزيز إبراز إعلان وبرنامج عمل ديربان وإمكانية الاطلاع عليهما. وذكرت أنه يتعين على الدول اعتبار إعلان وبرنامج عمل ديربان دعامة أساسية للتعريف بحقوق الإنسان وإنفاذ هذه الحقوق، وأن هذه الوثيقة تعبر عن آراء وتطلعات جميع ضحايا التمييز العنصري. ففي البرازيل مثلاً وضعت برامج لاتخاذ إجراءات إيجابية، وذلك عقب اعتماد قانون يحدد حصصاً تتيح للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الوصول إلى التعليم العالي تماشياً مع إعلان

وبرنامج عمل ديربان. ونتيجة لذلك، تمكّن آلاف الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي من الوصول إلى مرحلة التعليم العالي وهم يشاركون الآن في تنمية بلادهم. وأضافت أن بلداناً أخرى من أمريكا اللاتينية استخدمت أيضاً مفهوم الإجراءات الإيجابية المهمّ، المستمدّ من إعلان وبرنامج عمل ديربان، لاستحداث برامج مماثلة.

24- وأشارت السيدة فيرو إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان له تاريخ طويل في الدفاع عن حقوق وخيارات الجميع، وفي معالجة النقص في البيانات، وفي العمل مع المجتمعات المحلية لدفع عجلة التغيير الاجتماعي، وفي بناء شبكات من الممارسين لضمان أنظمة وخدمات صحية أكثر تنوعاً وإنصافاً وشمولاً. وتمكّن الصندوق، بوصفه الوكالة الرائدة عالمياً في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، من أداء دور قيادي قوي لدعم النهوض بحقوق الفئات الأكثر ضعفاً تماشياً مع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأدى الصندوق دوراً هاماً في دعم حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الشباب والنساء والفتيات. كما اعتمدت استراتيجية شاملة بشأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، تسترشد باستراتيجيته العالمية، وأنشأ فريقاً عاملاً مشتركاً بين الشعب وأمانة مكرّسين لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وأشارت إلى ضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضافت أن الصندوق عضو نشط في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات. ومن أجل سد الفجوة القائمة عند الانتقال من مجال الدراسات إلى مجال العمل، يعمل الصندوق على وضع عملية إيجابية وجامعة لتوفير التدريب الداخلي وعلى إيجاد برنامج للمهنيين الشباب المنحدرين من أصل أفريقي، بهدف بناء قوة عاملة متنوعة. وأعرب الصندوق أيضاً عن قلقه إزاء ضرورة الحد من أوجه عدم المساواة التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي وإزاء تعزيز المساواة بفضل إعداد مشاريع مشتركة بين بلدان الجنوب، وبفضل بناء قدرة الحكومات على صياغة سياسات جامعة تستهدف احتياجات المجتمعات المحلية المتحدرة من أصل أفريقي ولا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبية. وأصرت السيدة فيرو على الحاجة الملحة إلى أن تستثمر الحكومات في جمع البيانات من أجل تحسين فهم التعقيد الذي ينطوي عليه هذا التحدي. وأشارت أيضاً إلى أهمية أنشطة الاتصال والترويج الهادفة التي قام بها الصندوق، بما فيها الأنشطة التي أقيمت بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

25- وتحدث السيد إيهواو عن استمرار العنصرية والتمييز العنصري على الرغم من سعي الأمم المتحدة منذ 75 عاماً إلى مناهضة العنصرية. وأشار إلى أن الحركة العالمية من أجل العدالة العرقية وضعت الهياكل التاريخية والمعاصرة للتمييز العنصري موضع تشكيك. وأشار أيضاً إلى الأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على المجتمعات المحلية التي تصنّف على أساس عرقي، مما زاد من حدة الفقر وأدى إلى تدهور نوعية الحياة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي طرحته مكافحة العنصرية في أن الجهود المبذولة لمكافحتها تأخرت، بل عُرقلت، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والموقف الإنكاري. ولاحظ أن العنصرية تخلف آثاراً سلبية بعيدة المدى على حياة ملايين الأشخاص ورفاههم في جميع أنحاء العالم وعلى رفاه المجتمعات، لأنها تولّد توترات ونزاعات اجتماعية. وعلى الصعيد الدولي، لم تحظ مشكلة العنصرية بوصفها عقبة أمام التنمية البشرية والأمن البشري بالاهتمام الذي تستحقه. ولم تحظ أوجه عدم المساواة القائمة على أساس العرق بنفس الاهتمام الذي حظيت به الأشكال الأخرى من عدم المساواة في أهداف التنمية المستدامة، وغاياتها، والمؤشرات العالمية التي وضعت لرصد التقدم المحرز في التنفيذ. ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي تعيق مكافحة العنصرية عدم وجود آليات وأدوات كافية للقياس والتقييم والمساءلة. وأصرّ على أهمية البحوث والمعلومات المصنّفة بحسب العرق لتحديد حجم المشكلة أو توثيقه أو قياسه ولتصميم سياسات فعالة لمناهضة العنصرية. وأوضح السيد إيهواو أن القضاء على العنصرية من خلال تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص تحقيقاً للتنمية يُعتبر أمراً أساسياً لإعمال الحق في التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إنه بما أن مناهضة العنصرية وتقرير المصير

مطلبان جوهريان من مطالب بلدان الجنوب والمستعمرات السابقة، فإن الأحكام الرامية إلى التصدي للتمييز العنصري وما يولده من عقبات تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية ترد بشكل بارز في العديد من الصكوك المتصلة بالتنمية. ويشكل إعلان الحق في التنمية خارطة طريق لتعزيز العدالة والكرامة للجميع ومكافحة العنصرية. إن أوجه عدم المساواة ومظاهر التفاوت بين الأعراق واضحة في العديد من المجالات الإنمائية، بما فيها إمكانية الحصول على تعليم جيد؛ والتوظيف؛ والعدالة؛ والصحة؛ والسكن؛ والضمان الاجتماعي؛ وإمكانية المشاركة في الحياة السياسية؛ وتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء ومياه الشرب الآمنة؛ وحماية الجميع بالتساوي من ويلات الكوارث المناخية. ولاحظ أنه رغم التحديات المذكورة، هناك بوادر مشجعة تُظهر وجود زخم يدفع إلى مكافحة العنصرية وتوافر فرص جديدة للقيام بذلك.

26- وأشارت السيدة موا إلى الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي حالياً لمكافحة العنصرية وكره الأفارقة. وأشارت إلى أن المفوضية الأوروبية، على نحو ما حدّد في أهداف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، حريصة على تشجيع زيادة الإلمام بالتراث المتنوع للمنحدرين من أصل أفريقي وبتقافتهم ومساهماتهم في تنمية المجتمع الأوروبي، وعلى تعزيز احترام هذا التراث. وأشارت إلى خطة العمل الرامية إلى مكافحة العنصرية التي وضعها الاتحاد الأوروبي وأقرت بأن إعدادها استغرق وقتاً طويلاً ولكن تنفيذها يتقدّم الآن بسرعة قصوى. وأشارت السيدة موا إلى نتائج تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية الذي يركّز على معنى أن يكون المرء أسود البشرة في الاتحاد الأوروبي، والذي بيّن أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص المنتمين إلى طائفة الروما والأشخاص القادمين من شمال أفريقيا يتعرضون عموماً لمعدلات أعلى من التمييز العنصري والمضايقة والعنف بدافع الكراهية. وأقرت السيدة موا بضرورة إعادة النظر في تشريعات الاتحاد الأوروبي وسياساته الرامية إلى مناهضة التمييز العنصري. وخلص التقرير المتعلق بتطبيق الأمر التوجيهي المتعلق بالمساواة العرقية إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي برصد تنفيذ الأمر التوجيهي على نحو وثق، ولا سيما فيما يتعلق بالحماية من الإيذاء وبال عقوبات الرادعة. وقالت إن التقرير شدد أيضاً على ضرورة تعزيز الثقة في السلطات وتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي حزيران/يونيه 2021، اجتمعت المفوضية الأوروبية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، وناقشت مشروع المبادئ التوجيهية لخطط العمل الوطنية الرامية إلى مكافحة العنصرية. واستشير المجتمع المدني لإعداد المشروع الثاني، وستكون المبادئ التوجيهية جاهزة بحلول نهاية عام 2021. وأصررت السيدة موا على أهمية تحسين جمع البيانات المتعلقة بمسألة المساواة الإثنية والعرقية لإبراز حالة هذه المساواة وفتح المجال لاعتماد سياسات مستنيرة وفعالة. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي اعتمد مبادئ توجيهية غير ملزمة يمكن أن تتبعها الدول الأعضاء للسعي إلى جمع البيانات المتعلقة بالمساواة على نحو منسق. وأشارت إلى أن خطة عمل الاتحاد الأوروبي تعترف بوجود عنصرية هيكلية وبدورها في إدامة الحواجز التي تعترض طريق السود وسائر الأوروبيين المصنفين بحسب عرقهم بفعل أصلهم العرقي أو الإثني فقط. وأكدت السيدة موا من جديد أن أزمة كوفيد-19 تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة. وأشارت إلى القلق إزاء عدم التضامن مع البلدان النامية التي تحتاج إلى تلقي الدعم للاستجابة للأزمة.

27- وحثت رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي الدول والمجتمع المدني على تجديد التزامهما بالوعود التي قطعت في إطار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وإعلان وبرنامج عمل ديربان. وتجاهلت الدول، في رأيها، الدلائل الأولى التي بيّنت أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي تحديداً سيتضررون جداً من كوفيد-19. وأضافت أن جائحة كوفيد-19 كشفت النقاب عن أمثلة واضحة على مظاهر التفاوت العرقي والتمييز العنصري في مؤسسات أنشئت أصلاً لتحقيق العدالة والإنصاف وجبر الأضرار. ولاحظت أنه خلال جائحة كوفيد-19 والاحتجاجات

العالمية المناهضة للعنصرية النظامية، ظلت هذه العقلية سائدة بشكل واضح، وكذلك صلتها العميقة بالاستغلال التاريخي. وأشارت الرئيسة إلى تقرير الفريق العامل الذي تناول موضوع كوفيد-19 والعنصرية النظامية والاحتجاجات العالمية. وتناول الفريق العامل في هذا التقرير كيف يؤدي التمييز العنصري الهيكلي إلى تفاقم اللامساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية والعلاج، ومن ثم إلى توليد مظاهر تفاوت عرقية في النتائج الصحية وإلى ارتفاع معدلات الوفيات والأمراض في صفوف المنحدرين من أصل أفريقي أكثر من غيرهم. واعتبرت أن جائحة كوفيد-19 لا تشكل فقط قضية من قضايا الصحة العامة التي اتخذت في سياقها قرارات سياساتية بمعزل عن الأولويات التي تملئها الاستنتاجات العلمية. بل ظهرت فيها أولويات تقوم على اعتبارات عرقية. وعلى نحو مماثل، فإن العنف الذي مارسته الشرطة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي لم يكن فقط مسألة تتعلق بأعمال ارتكبتها الشرطة في سياق يتسم بتقسي الإفلات من العقاب وسوء السلوك والأفعال الوحشية وفي بيئة تشجع على استمرار الإساءات العنصرية. وأشارت الرئيسة إلى أن الفريق العامل ما زال مصدراً رئيسياً للمضامين التي تتناول المظاهر المستمرة للعنصرية النظامية وتكشف عنها وتتصدى لها.

28- ولاحظت السيدة شيبيرد أن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان لم يكن كافياً. وأشارت إلى أن جملة "يمكننا أن نبذل المزيد من الجهود لإقامة مجتمعات عادلة ومنصفة تخلو من التمييز العنصري" الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان لا تزال صحيحة. ولاحظت أيضاً أن إعلان وبرنامج عمل ديربان حدداً أن النهج الذي يركز على الضحية أداة هامة للقضاء على التمييز العنصري، وأشاراً تحديداً إلى الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، واللاجئين، والأقليات، والروما، وغيرهم. ولا يمارس التصنيف العرقي على الصعيد الوطني فحسب، بل يمارس أيضاً على الحدود الدولية، حيث يلتقي الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون بالمهاجرين وغيرهم من المسافرين. وأشارت إلى التوصية العامة 36 الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن منع ومكافحة التصنيف العرقي بموجب القانون، ذاكراً أن تحديد الحالات التي يقوم فيها موظفون مكلفون بإنفاذ القانون بتصنيف عرقي ومنع هذه الحالات ومكافحتها جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأوضحت أن التصنيف العرقي له آثار سلبية وتراكمية على مواقف الأفراد والمجتمعات وعلى رفاههم. وأضافت أن ضحايا التصنيف العرقي كثيراً ما يقللون من شأن أثره ويتحملونه بسبب عدم وجود سبل انتصاف فعالة وآليات لجبر الأضرار الواقعة. وأشارت أيضاً إلى أن لممارسة موظفي إنفاذ القانون التصنيف العرقي عواقب بعيدة المدى على جميع مستويات نظام إقامة العدل، ولا سيما في نظام العدالة الجنائية. وأعربت السيدة شيبيرد أيضاً عن قلقها إزاء التصنيف الذي تجرّه الخوارزميات والذي ينطوي على خطر إعادة إنتاج التحيزات وتعزيزها مما قد يؤدي إلى تفاقم الممارسات التمييزية أو توليدها. وفي الختام، وأشارت إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يُبرز الأضرار التاريخية والراهنة للاستعمار والرق، مشدّدة على الأشكال الهيكلية للعنصرية والتمييز العنصري التي لا تزال بحاجة إلى اهتمام عاجل. ودعت إلى تقديم تعويضات عن الإرث الاستعماري المتمثل في التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي من أجل المضي قدماً نحو المصالحة.

29- وأعرب ممثل مصر عن قلق بلده إزاء تزايد الاتجاهات العنصرية والتمييزية القائمة على إيديولوجيات متطرفة تروج للتعبس الديني وتشويه صورة الأديان والتصنيف العرقي والوصم والتحريض على الكراهية العنصرية والدينية. ودعا الدول إلى معارضة جميع أشكال العنصرية، والتسليم بضرورة مكافحة معاداة السامية ومعاداة العروبة وكراهية الإسلام في شتى أنحاء العالم.

30- وأشارت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى أن الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية تقوم على أساس إطار قانوني متين جرى تطويره على مر السنين. وأشارت إلى أن الأشكال

الهيكلية للتمييز العنصري متعددة الجوانب بطبيعتها وتنتشر في قطاعات مجتمعية متنوعة، بما فيها نظام العدالة، وإنفاذ القانون، وسوقا العمل والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والسياسة، والهجرة. وقالت إن التصدي للعنصرية يجب أن يكون متعدد الجوانب، وأن يأخذ في الاعتبار الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الاجتماعي أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الإعاقة أو السن أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وأضافت أن انضمام الجميع إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتنفيذ الاتفاقية بشكل كامل وفعال لا يزالان من أهم أولويات الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى الإطار الاستراتيجي الخاص بطائفة الروما في الاتحاد الأوروبي من أجل المساواة والإدماج والمشاركة، وإلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأخيرة لمكافحة معاداة السامية. وأشارت أيضاً إلى القرار المتعلق بالحقوق الأساسية للمنحدرين من أصل أفريقي في أوروبا الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في آذار/مارس 2019.

31- وذكر ممثل جنوب أفريقيا أنه طُلب إلى اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان إعداد دراسة عن العنصرية النظامية، وقال إنه واثق من أن فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي سيتعاون مع اللجنة. ولاحظ أيضاً أن المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي الذي أنشئ مؤخراً لا يحلّ إطلاقاً محل الفريق العامل. وفيما يتعلق بالتعويضات، لاحظ أن معالجة هذا الموضوع تواجه تقاعساً ومقاومة شديدين.

32- وأكد ممثل كوبا من جديد دعم البلد للولايات والآليات الساعية إلى مكافحة العنصرية وإلى تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي. واضطلعت كوبا بالعديد من الأنشطة في إطار تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني وقياداتها. وذكر أن كوبا أقرت برنامجاً وطنياً لمناهضة العنصرية في عام 2019.

33- وأعرب ممثل زيمبابوي عن الحاجة إلى فتح حوار صادق بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا سيما في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها هذه الوثيقة، وبشأن فعالية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري نظراً إلى استمرار التمييز العنصري بلا هوادة.

34- ولاحظ ممثل مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة أنهم انصبوا مؤخراً على التقاطع بين العدالة العنصرية وإدارة الهجرة، ساعين إلى انتهاج نهج مناهض للعنصرية في عملهم المتعلق بالهجرة.

35- وأعربت ممثلة اللجنة الأفريقية لمروجي الصحة وحقوق الإنسان عن قلقها لأنه إذا بقيت الأمور على وتيرتها الحالية ستكون هناك حاجة إلى عقد آخر لإحراز تقدم، حيث لم تتحقق بعد الكثير من الإنجازات الهامة، بما فيها تفعيل المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان أقرًا بتوافق الآراء، معربةً عن قلقها إزاء الحملات التي تشن اليوم ضدّها.

رابعاً- المناقشات المتعلقة بالبند 7 من جدول الأعمال بشأن تنفيذ الدول الأعضاء والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين إعلان وبرنامج عمل ديربان

ألف- وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري

36- بدأ الفريق العامل النظر في البند 7(أ) من جدول الأعمال، بشأن وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري، وقدم الأشخاص التالي ذكر أسمائهم عروضاً بشأن البند: دومينيك داي، رئيس فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ وإنريكي جوزيف جاكسون، مفوض رئاسة كوستاريكا لشؤون المنحدرين من أصل أفريقي؛ وفيلما روميرو، وحدة مناهضة التمييز العنصري التابعة

للمكتب القطري السابق لمفوضية حقوق الإنسان في بوليفيا؛ وفيكتوريا دوندا، المعهد الوطني لمناهضة التمييز وكراه الأجانب والعنصرية في الأرجنتين؛ وفابيانا ديل بوبولو، المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - شعبة السكان، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ونثيبيدي رامبيت، وزارة العدل وتطوير النظام الدستوري في جنوب أفريقيا؛ وجيم فيتزجيرالد، اتحاد المساواة في الحقوق؛ وجوليانا سانتوس، الشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية.

37- وأشارت رئيسة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إلى أن خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية ينبغي أن تعزز القدرات وتهيئ الظروف لتمكين الجميع من المشاركة في صنع القرار ومن التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وأشارت أيضاً إلى أن الخطوة العملية الأولى الواجب اتخاذها لوضع خطة عمل وطنية هي استخدام الموارد المتاحة، مثل المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن وضع خطط العمل، والتوصيات المنبثقة عن المناقشات التي أجريت مع المجتمعات المحلية المتضررة. وأضافت أن الفريق العامل أعد أيضاً مجموعة كبيرة من التقارير والتحليلات المواضيعية، بما فيها مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن إدراج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وذكرت أن إعداد خطط عمل وطنية محلياً له فوائد كثيرة لأنها تكون دقيقة ومرتبطة بتجارب الناس. وأصررت على أهمية جمع البيانات النوعية والكمية على السواء. وأشارت الرئيسة إلى زيارة الفريق العامل إلى بيرو، ذاكراً أن إحدى القضايا المحددة هي مظاهر التباين التي تشوب العقود بما يؤدي إلى استغلال المنحدرين من أصل أفريقي. وخلال زيارة الفريق العامل إلى بلجيكا، كانت إحدى القضايا المحددة هي توجيه الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي بعيداً عن التعليم الجامعي ونحو التعليم المهني بشكل يُظهر عنصرية نظامية واضحة في عملية صنع القرار التعليمي. واختتمت كلمتها بالتذكير بأن الفريق العامل مستعد للتواصل مع عدد أكبر من الدول وللقيام بزيارات قطرية من أجل مساعدة الدول في وضع السياسات، وخطط العمل الوطنية، وغيرها من الأدوات.

38- ولاحظ السيد جاكسون أن كوستاريكا اعتمدت في آب/أغسطس قانوناً يخصص نسبة ثابتة من الوظائف في الخدمة العامة للمنحدرين من أصل أفريقي، وهو قانون يعتبره أساسياً للنهوض بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي في البلد. كما أشار إلى مرسوم تنفيذي صادر مؤخراً يعلن أن الفئات المنحدرة من أصل أفريقي، وهويتها، وثقافتها، وتاريخها، وتقاليدها تدخل كلها في إطار المصلحة العامة. وقال أيضاً إنه يجري العمل، بالتعاون مع وزارة التخطيط، على وضع السياسة العامة الوطنية وخطة العمل المرتبطة بها للفترة 2022-2027، اللتين ستتتاولان عدداً من القضايا الهامة بما فيها الصحة وتأثير كوفيد-19 على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى مستجدات خطة العمل المعنونة "كلنا متساوون" التي وضعتها وزارة التعليم في عام 2019 لحماية الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي وذوي الأصول الإثنية الأخرى من التمييز العنصري في مجال التعليم. وأصرّ على أن تثقيف الناس وتوعيتهم منذ الصغر أمر ضروري لمكافحة التمييز العنصري بفعالية. وأشار السيد جاكسون إلى أن البرلمان أعلن اليوم الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي عطلة رسمية وطنية. وقال أيضاً إن السلطات تعمل حالياً على التعداد السكاني المقبل، الذي يتضمن التحديد الذاتي للهوية وينبغي أن يعطي صورة أوضح بكثير عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في كوستاريكا.

39- وتحدثت السيدة روميرو عن وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمناهضة العنصرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات وعن الإنجازات التي حققتها والتحديات التي واجهتها. وأشارت إلى قانون مكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز، الذي اعتُمد في عام 2010، والذي نص على إنشاء لجنة وطنية تقود السياسات العامة الرامية إلى مكافحة العنصرية وتتألف من ممثلين للمنظمات المعنية بشؤون السكان الأصليين والسكان البوليفاريين المنحدرين من أصل أفريقي؛ والفئات السكانية الأخرى التي تتعرض

للتمييز؛ ومسؤولين من الوزارات الست وممثلين للسلطتين التشريعية والقضائية. ويتأسس اللجنة نائب وزير إنهاء الاستعمار، وهي تملك مواردها الخاصة. وأوضحت السيدة روميرو أن المهمة الأولى التي اضطلعت بها اللجنة هي إجراء تحليل تشخيصي للوضع الراهن فيما يتعلق بظاهرة التمييز العنصري في البلد. وتألفت العملية من 24 حدثاً تشاركياً هدفت إلى جمع المعلومات وتصورات الفئات التي تضررت في الماضي وما زالت تتضرر، وإلى تنظيم هذه المعلومات وتحليلها تحليلاً تقنياً. وشملت هذه العملية، التي شكلت أساس خطة العمل الوطنية الشاملة لمكافحة العنصرية، المعتمدة في عام 2021، ما يلي: الإطار التاريخي؛ والأطر القانونية الوطنية والدولية؛ و16 برنامجاً، وتقييمات منتصف المدة، والتقييمات النهائية. وأشارت إلى أن البرامج البالغ عددها 16 برنامجاً تهدف إلى تغيير الأنماط المؤسسية في نظامي التعليم والصحة العاميين؛ وإلى ضمان حصول المجموعات السكانية المستبعدة تقليدياً من البرامج العادية على السكن والعمل؛ وإلى توفير نظام للتشاور مع المجموعات التي تتعرض للتمييز. وأشارت إلى أن وزارة التخطيط أدرجت إجراءات محددة للمساهمة في مكافحة العنصرية والتمييز في معايير التخطيط السنوي التي يتعين على جميع الكيانات العامة الوفاء بها. وأوضحت أنه يصعب تدوين الإنجازات، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم وجود بيانات مصنفة حسب الأصل الإثني. وقالت السيدة روميرو إنه لا تزال توجد بوجه عام عقبات هيكلية تحول دون إحراز تقدم في التغلب على العنصرية والتمييز العنصري، بما فيها إنكار الأسباب التاريخية للعنصرية، واندلاع الأزمة السياسية لعام 2019 التي أعقبتها اتخاذ عدد من التدابير التي أثرت سلباً على حقوق الإنسان. ونذرت بالاستقطاب السياسي السائد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، مشيرةً إلى تأثيره السلبي على الجهود المبذولة للتصدي للتمييز العنصري.

40- وقالت السيدة دوندا إن عملية توسيع نطاق الحقوق مع تمييز الاختلاف تعني إعادة توزيع السلطة لصالح الفئات التي أضعفها التمييز. وأشارت إلى أن المبادرات التي اتخذتها الأرجنتين في مجال حقوق الإنسان وعدم التمييز، لا سيما بقيادة المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية، تتماشى مع إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأوضحت أن الممارسات التمييزية هي نتاج السبل التي اتبعتها كل دولة لبناء هويتها على مرّ العصور، وأنّ تعقد هذه الممارسات واستمرارها يبرران وضع خطة وطنية لمكافحة التمييز. وأفادت السيدة دوندا بأن السلطات الأرجنتينية تعمل منذ عام 2001 مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأعدت قبل الخطة الوطنية لمكافحة التمييز للفترة 2022-2024 وثيقة عن التشخيصات والمقترحات التي وضعت تمهيداً لصياغة الخطة الوطنية لمكافحة التمييز. واعتمدت هذه الوثيقة في عام 2005 وأعدت بدعم تقني من المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأوضحت السيدة دوندا أن السلطات بدأت العمل على تحديث وثيقة عام 2005 من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في عدم التمييز بحلول عام 2030، وأن هذه السلطات اقترحت أن تعمل جميع المؤسسات معاً على وضع جدول أعمال مشترك. والسكان الذين كان مستهدفين هم المجتمع ككل والسلطات العامة، والهدف النهائي كان تزويد المواطنين بوثيقة تشرح بوضوح الحالة الراهنة للفئات المستضعفة تاريخياً وتقدم استجابة من خلال برنامج عمل عام شامل. وبما أن التمييز ظاهرة متعددة الأبعاد، كان لا بدّ من اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل ركائزه الثلاث المتمثلة في العنصرية والفقر ونوع الجنس. ولا يمكن تناول التمييز في إطار منعزل، سواء كان مجسداً في فعل أو ممارسة أو خطاب، ويستوجب على المرء أن يعتمد منظوراً نقدياً يتأمل في ظاهرة العنصرية الهيكلية. وأوضحت أن الخطة صنفت الفاعلين الاجتماعيين الذين يتعرضون للتمييز إلى فئات، بما فيها المهاجرون، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والسكان الأصليين، والأرجنتينيون ذوو الأصل الأفريقي. وتضمنت الخطة الوطنية تحليلاً تشخيصياً، وخطة عمل للمؤسسات الوطنية وإطار هذه الخطة، وتوصيات عامة موجهة إلى السلطات القضائية والتشريعية. وقدمت السيدة دوندا معلومات عن إنشاء لجنة الاعتراف التاريخي بالجماعة الأرجنتينية ذات الأصل الأفريقي. وأشارت أيضاً إلى إطلاق السجل الوطني

للمنظمات الأرجنتينية الأفريقية، وإلى الاجتماعات المعقودة بين الجالية الأرجنتينية الأفريقية والإدارة العامة الوطنية بهدف وضع برنامج سياسي لعملية جبر الأضرار الواقعة على مرّ التاريخ.

41- وأوضحت السيدة ديل بوبولو أنه في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية والكاريبي، جرى إخفاء وجود المتحدرين من أصل أفريقي وتجاهل إسهامهم في تنمية الأمم. وأشارت إلى أن المتحدرين من أصل أفريقي نجحوا مع ذلك في إدراج مطالبهم التاريخية، المتمثلة في الاعتراف بهم وفي منحهم حقوقهم، في جداول العمل الدولية والإقليمية والوطنية. ومن بين المشاكل المتنامية والمتكررة عدم وجود معلومات منهجية تمكّن من تحديد مظاهر عدم المساواة العرقية أو الإثنية ومن تكوين فكرة عنها. وأشارت إلى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعمت الدول لفترة طويلة في تعزيز عمليات جمع البيانات، مثل إدراج أسئلة تتعلق بالتحديد الذاتي للهوية العرقية والإثنية في تعدادات السكان، وأصدرت سلسلة من التقارير والتوصيات بشأن هذه المسألة. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً على إنتاج معارف مستكملة عن الظروف المعيشية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وأجرت دراسات إقليمية حديثة، بالتعاون مع شتى الجهات منها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تبيّن كيف يؤدي النموذج الإنمائي الحالي والعنصرية الهيكلية واستمرار ثقافة الامتيازات إلى إعادة إنتاج أوجه عدم المساواة الهيكلية ومظاهر الحرمان وانتهاكات الحقوق التي لا تزال تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت السيدة ديل بوبولو إلى دراسة حديثة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاحظت وجود تقدم فيما يخص منع العنصرية ومكافحتها. وعلى سبيل المثال، عندما دُعمت مبادرات الإجراءات الإيجابية على مرّ الزمن - ومعظمها في قطاعي التعليم والعمل - ظهرت نتائج إيجابية في الحد من أوجه عدم المساواة الإثنية والعرقية. وقالت إن الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وضمّانها أمر أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية والتنمية المستدامة. وفي معرض الإشارة إلى جائحة كوفيد-19، قالت السيدة ديل بوبولو إنه من الضروري اتخاذ تدابير طارئة في مجال الحماية الاجتماعية يراعى فيها منظور حقوق الإنسان، وتنفيذ سياسات عامة تأخذ في الاعتبار أوجه عدم المساواة الهيكلية. وفي الختام، قالت إنه من أجل التخلص من التركة التي خلفتها قرون من الرق، يتعين إشراك السكان المنحدرين من أصل أفريقي في العمليات الديمقراطية، وينبغي الاعتراف بمساهماتهم في الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة.

42- ولاحظت السيدة رامبيت ضرورة وضع خطة عمل وطنية في جنوب أفريقيا، نظراً إلى تاريخ البلد الحافل بالعنصرية المؤسسية والتمييز العنصري والقمع في ظل نظام الفصل العنصري. والغرض من الخطة هو توفير إطار سياساتي شامل للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري على المستويين الخاص والعام. وأوضحت أن وزارة العدل وتطوير النظام الدستوري كُلفت بتنسيق الخطة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وكان القصد من الخطة أن تكون مكملة للتشريعات والسياسات والبرامج القائمة. وقالت إنه جرى استعراض مشروع الخطة لضمان توافقه مع المبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن وضع خطط العمل الوطنية الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري، وكذلك لتضمينه مجموعة منشودة من الإجراءات والتدخلات والتدابير والأطر الزمنية؛ وهيكل حوكمة مقترحاً لتنفيذ الخطة؛ وترتيبات واضحة للرصد والتقييم؛ وإطاراً لتقديم التقارير. وبعد أن وافق مجلس الوزراء على مشروع الخطة، أجريت سلسلة من المشاورات العامة على مستوى البلد والمقاطعات بين عامي 2015 و2017. وأضافت أن هذه المشاورات والإحاطات أُجريت مع عدد كبير من القطاعات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع الأعمال، وقطاع العمل، والطلاب من مختلف الجامعات، والقاضيات، والمساعدون القانونيون، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، وعمامة الجمهور، بهدف جمع المدخلات والتعليقات من جميع المقاطعات التسع. كما شنت السلطات بالتوازي مع ذلك حملة توعية عامة

واسعة من أجل الترويج للخطة. وأشارت السيدة رامببت إلى أن الخطة اعتمدت واستُهلّت في عام 2019، إلى جانب خطة تنفيذ خمسية. وقالت إن المشاركة النشطة لسياسيين رفيعي المستوى والدعم الواضح الذي يقدمونه يؤديان دوراً هاماً في زيادة الوعي وضمان الدعم الواسع النطاق.

43- وأكد السيد فيتزجيرالد أن المناقشات بشأن التمييز العنصري يجب أن تتمحور حول تجارب المتضررين وتوصياتهم. وأشار إلى أن الالتزام باحترام الحق في عدم التمييز يعني إلغاء واستبدال القوانين والسياسات التمييزية والامتناع عن ممارسة التمييز في الواقع العملي. ولاحظ أنه لكي تتمكن الدول من الوفاء بهذا الالتزام، ينبغي أن تكفل ألا تكون قوانينها أو سياساتها تمييزية من حيث غرضها أو الأثر الناتج عنها، وأن تجري تقيماً لآثارها من منظور كفالة المساواة بغية تحديد كيفية مراعاة الاحتياجات الخاصة للجماعات التي تتعرض للتمييز وتبنيها بشكل أفضل. وأفاد بأنه أثناء العمل على إعداد الدليل، لوحظ وجود توافق واسع في الآراء على أن يكون التشريع الرامي إلى حظر التمييز شاملاً لا مخصصاً لفئة سكانية معينة أو لدوافع معينة من دوافع التمييز. وهذا يعني أن القوانين يجب أن تحظر جميع أشكال التمييز، المباشر وغير المباشر، والقائم على أي دافع من الدوافع المنصوص عليها في القانون الدولي. كما عليها أن تقدّم مجموعة كاملة من سبل الانتصاف، وليس فقط تلك المتعلقة بالعقوبات وجبر الأضرار الملحقه بالأفراد وردّ الحق والتعويض، وإنما أيضاً مجموعة من سبل الانتصاف المجتمعية والمؤسسية، مما يساعد على منع التكرار وعلى أن يؤدي التغيير الاجتماعي إلى اجتثاث الأسباب الكامنة وراء التمييز. وأضاف أنه لكي تكون سبل الانتصاف فعالة، يجب أن تكون هناك مجموعة شاملة من الآليات الإجرائية. وأشار إلى أن الآلية الرئيسية الثانية للسياسة العامة هي الاعتماد على الواجبات الإيجابية التي تكشف النقاب عن مظاهر التفاوت التي تستوجب تحديد العوامل المسببة لها والتدابير المعيّنة الواجب اتخاذها لإزالة الحواجز. وأوضح أن هذه الواجبات الإيجابية يمكن أن تتخذ الأشكال التالية: واجبات وقائية تسعى إلى تقادي أعمال التمييز قبل وقوعها؛ وواجبات مؤسسية تسعى إلى تعزيز مراعاة المساواة في أعمال المنظمات العامة والخاصة وعملياتها؛ وتعميم الواجبات التي تسعى إلى إدماج أهداف المساواة في عملية صنع القرارات العامة وإلى وضع هذه الأهداف في صميم هذه العملية. وأصر على أن الواجبات الإيجابية تشكل تدابير إضافية بالغة الأهمية. وأخيراً، أشار إلى مجال ثالث من التدابير يتصل بواجب التصدي على نحو استباقي لمظاهر الوصم والتحيزات والقوالب النمطية والقضاء عليها. وأشار إلى القيمة المطلقة التي تتحلّى بها الدول التي تستخدم النظم التعليمية، وتوفر التدريب للموظفين في القطاع العام وللموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وتشارك في حملات توعية عامة، بغية التصدي بفعالية للقوالب النمطية السلبية وتعزيز التنوع والمشاركة والإدماج.

44- وأشارت السيدة سانتوس إلى عُدّة الأدوات التي وضعتها الشبكة الأوروبية لمكافحة العنصرية بعد مقارنة عدد من خطط العمل الوطنية. وأشارت إلى أهمية تصدي خطط العمل الوطنية للمظاهر الفردية للعنصرية فضلاً عن أبعادها الهيكلية والمؤسسية والتاريخية. وينبغي أن تبدي خطط العمل التزاماً قوياً تجاه المجتمع، وأن تسهم في تغيير العقليات والمواقف. وينبغي أن تشكل هذه الخطط إجراءات إيجابية من شأنها أن تكمل التشريعات، وأن تكون شاملة وذات منحنى عملي لإتاحة التعميم والاتساق في جميع مجالات السياسة. وأفادت السيدة سانتوس بأن الشبكة حددت خمسة مؤشرات رئيسية ينبغي أن تقي بها خطط العمل الوطنية وهي: الفهم الدقيق للعنصرية بجميع أبعادها؛ واتباع نهج متعدد الجوانب؛ والاعتراف بأشكال محددة من العنصرية؛ وضرورة جمع البيانات المتعلقة بالمساواة؛ وتحديد نطاق واضح. وأشارت إلى إطار المساواة العرقية لاسكتلندا للفترة 2016-2030 بوصفه ممارسة جيدة. ويقرّ الإطار بوجود تمييز هيكلية، ويتضمن مفهوم النقاط باعتباره مبدأ شاملاً، ويعترف بمشاركة اسكتلندا في تجارة الرقيق والاستعمار وفي توليد عواقبهما المعاصرة، ويشمل التمييز ضد المهاجرين. وأشارت إلى أن جمع البيانات مسبقاً، وإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتشاور معها كانا أمرين محوريين في وضع الإطار.

وأحصت السيدة سانتوس أيضاً في عداد الممارسات الجيدة خطة العمل الوطنية للسويد لمكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز، التي تشمل العنصرية الهيكلية وتقرّ بمسألة التقاطع وتحدّد المستفيدين من تدابير محددة المنتمين لفئات معينة وتتضمن تدابير تستهدف كره الأفارقة. وتقرّ الخطة أيضاً بمفهوم كراهية الإسلام ومعاداة العرّ وحدهما، وتعترف بمحدودية البيانات المتوفرة. وتركز الخطة أيضاً على التدابير التربوية، وتتصدى للجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وتتناول المسائل بشكل مستعرض، وقد خصّصت لها ميزانية. ولاحظت السيدة سانتوس أن اعتماد واتخاذ تدابير تتصدى للأبعاد الهيكلية والمؤسسية والتاريخية للعنصرية لا يزال أمراً صعباً من الناحية العملية. وأشارت إلى خطة عمل الاتحاد الأوروبي الأخيرة لمكافحة العنصرية بوصفها ممارسة جيدة. كما أشارت إلى ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير التي تستهدف السياسات الأمنية والعدالة الجنائية لتجنب حدوث فجوة في نظام العدالة. وأخيراً، أشارت إلى أهمية تضمين خطط العمل الوطنية نهجاً حديثاً إزاء الحقوق الرقمية والتكنولوجيا.

45- وأشارت ممثلة إسبانيا إلى التزام البلد بمكافحة جميع أشكال التمييز، ويتجلى ذلك في التشجيع على اتخاذ سلسلة من الإجراءات. وتكررت بعض إنجازات بلدها مثل إنشاء المديرية العامة للمساواة في المعاملة والتنوع؛ وإعادة تفعيل مجلس القضاء على التمييز العنصري أو الإثني، الذي يقدم خدمات المساعدة العامة المجانية إلى الضحايا؛ وتوقيع اتفاق بين المجلس العام للقضاء ومختلف الوزارات ومكتب المدعي العام يرسي تعاوناً مؤسسياً هدفه مكافحة العنصرية وكره الأجانب وراهب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغير ذلك من أشكال التعصب؛ وإقرار خطة العمل لمكافحة الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية؛ وتدريب الموظفين العموميين على احترام مبدأي المساواة في المعاملة وعدم التمييز. وأشارت إلى أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تشكل، على الصعيد الدولي، الأساس الذي تستند إليه الجهود المبذولة لمنع العنصرية ومكافحتها والقضاء عليها. وتضاعف إسبانيا جهودها المبذولة لتعزيز تحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والحوادث العنصرية ونشرها من أجل معرفة الوضع السائد في البلد بصورة مفصلة. وسلطت الضوء على الحاجة إلى إجراء تشخيصات وإحصاءات ودراسات أكثر دقة.

باء - شن حملة إعلامية مناهضة للعنصرية والتوعية بضرورة مكافحة العنصرية

46- قدّم موظفون من الأمم المتحدة إحاطة إلى الفريق العامل بشأن الحملة الإعلامية المناهضة للعنصرية وأنشطة التوعية بضرورة مكافحة العنصرية، التي تجريها الأمم المتحدة.

47- وأشارت ممثلة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام، والذي أقر فيه بضرورة إدانة العنصرية دون تحفظ ودون تردد ودون شروط. وأشارت كذلك إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان باعتبارهما من مخططات الأمم المتحدة ومعالمها الرئيسية في كفاحها العالمي للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضافت أن قسم الاتصالات في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإدارة التواصل العالمي يعملان معاً لإعداد حملة كاملة تهدف إلى تسليط الضوء على الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وتتمثل أهداف الحملة في إبراز الأهمية المستمرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان في سياق متنام ومتغير، وإمكانية بناء عالم يتجاوز مفهوم العنصرية.

48- وأوضح ممثل إدارة التواصل العالمي أن تبادل الروايات والتجارب الفردية هو أفضل طريقة لإشراك الناس وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات بأنفسهم. وأشارت إلى أن حملة وسائط التواصل الاجتماعي، التي أطلقتها إدارة التواصل العالمي، تركز على الأصول الرقمية التي يمكن استخدامها على المستويين المحلي والعالمي. وأوضحت أن العنصرية النظامية تؤثر على إمكانية اللجوء إلى القضاء وتلقي التعليم

وتحقيق المساواة في الأجور وضمان تنوع التمثيل في وسائل الإعلام والحصول على الرعاية الطبية، مما يدل على مدى ترسخها في مجتمعاتنا. وسلطت الضوء على وجود منصة إلكترونية تُستخدم لتوفير التعليم في المدارس، وعلى الشراكة المعقودة بين إدارة التواصل العالمي وهذه المنصة. وأشارت إلى أن تلفزيون الأمم المتحدة أنتج سلسلة من البرامج بواسطة وسائل الإعلام المتعددة، بما فيها التسجيلات الفيديوية والملفات الصوتية (بودكاست)، تمثل مجموعة من التصورات التاريخية والجغرافية وغيرها. ومن الأمثلة على ذلك تسجيل فيديوي عُرض في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة؛ وملف مرئي (بودكاست فيديو) لأول سفير أمريكي من أصل أفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وعرض فني عام للاحتجاج على التمييز الذي يتعرض له الآسيويون. وشملت مواضيع القصص الإقليمية امرأة من الكونغرس البرازيلي ناشطة أيضاً في مجال حقوق مجتمعات السكان الأصليين، ومغني "راب" ناشطاً ومؤرخاً كندياً - سنغالياً يعمل على تثقيف الناس بالتركة التي خلفها الرق والعنصرية. وأشارت إلى أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام استحدثت أيضاً أنشطة مختلفة. وفي جنيف، نُظمت حلقة نقاش بشأن دور موسيقى الريغي كجزء من الذاكرة الجماعية للعبودية، وفي بنما، نُفذت أنشطة توعية افتراضية مفتوحة شارك فيها الشباب والمجتمع المدني وصانعو القرارات على المستوى الوزاري. وأخيراً، أشارت إلى المشاركة البناءة للحملة الجارية وإلى الآراء البناءة المنبثقة عنها.

49- ولاحظ ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن مهمة القائمين على رسائل الترويج هي التقيّد بقصة واحدة وضمان أن تتمكن الأصوات المختلفة من سرد رواياتها. وأشار إلى أن عمل الصندوق يجري بالتنسيق والاتساق التامين مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة التواصل العالمي، مسلطاً الضوء على بعض أنشطته الجارية في إطار الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية العرقية، بما في ذلك حفل موسيقي عالمي أقيم في عام 2020. وفي عام 2020 أيضاً، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وقادة متحدرون من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وخبراء حقوق الإنسان من الأمم المتحدة ومنظومة البلدان الأمريكية بتحليل حالة حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وركزت المحادثات على التنمية والاعتراف والعدالة في سياق جائزة كوفيد-19، وعلى وضع حد للعنصرية. وأشار إلى الاحتفال باليوم الدولي الأول للمنحدرين من أصل أفريقي في كوستاريكا، وإلى تنظيم عرض موسيقي يستوحى من الاعتقاد الأساسي بأن الإنسانية مترابطة ترابطاً عميقاً، مما أضاف بعض الإلهام الموسيقي إلى الذكرى السنوية.

50- وأشار ممثل الكاميرون إلى أن تجربة كل من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوستاريكا يمكن أن تكون مصدر إلهام للبلدان الأخرى. وأكد الأهمية التي يكتسبها إعلان وبرنامج عمل ديربان باعتبارها وثيقة مركزية نتيجة الطابع المستعرض للعنصرية. وأضاف أنه لهذا السبب، يتعين على الدول أن تنفذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بعناية عن طريق إدماجها على الصعيدين القانوني والمؤسسي.

51- وأشار ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن السلطات في بلده اتخذت إجراءات إيجابية لصالح المنحدرين من أصل أفريقي، سعياً إلى إزالة العوائق الهيكلية التي تؤثر عليهم. وأضاف أن الرئيس أعلن في نيسان/أبريل 2018 أن تحقيق أهداف وغايات برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي هو أولوية وطنية. وفي عام 2019، قدمت الحكومة أيضاً خطة استراتيجية معنية بشؤون المنحدرين من أصل أفريقي، أعدت بالتعاون مع المنظمات الأفريقية - الفنزويلية.

52- وأجرى ممثل بلجيكا مداخلة رداً على المناقشة التي أجزاها رئيس فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي بشأن النتائج التي توصل إليها الفريق العامل فيما يخص التمييز الهيكلي في نظام التعليم أثناء زيارته القطرية إلى بلجيكا. وذكر الممثل أن بلجيكا تقرّ بأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لمكافحة العنصرية، وأنه يجري مواجهة هذه التحديات على مختلف مستويات الحكومة. وكرر رد

بلجيكا على التقرير المنبثق عن الزيارة، مشيراً إلى أن الحق في التعليم مبدأ مكرّس بشكل راسخ في الدستور البلجيكي (المادة 4)، الذي ينص على مجانية التعليم ويحظر اتخاذ أي تدبير وقائي. وهذا يعني ضمناً أن كل تلميذ أو طالب يمكن أن يلتحق بالمدرسة أو بأي مؤسسة تعليمية أخرى يختارها. وهذه الالتزامات القانونية تعني ضمناً، فيما تعنيه، أنه لا يجوز للمدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية أن تختار طلابها أو ترفض تسجيل طلاب معينين. وينبغي ضمان حرية الاختيار في جميع الظروف. وذكر بأن معظم المدارس البلجيكية تموّل من الأموال العامة، وأن كل طفل يتراوح عمره بين سنتين ونصف و18 سنة يمكنه الالتحاق بالمدرسة مجاناً.

53- وأعربت ممثلة الاتحاد الأوروبي عن قلقها إزاء مصطلحي "كراهية الإسلام" و"كره الأفارقة" واعترضت عليهما، على النحو الوارد أدناه في الفقرة 57(ح) من استنتاجات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

54- وسلّمت ممثلة الاتحاد الروسي بقلق بالغ بتزايد التصنيف الوطني واللغوي، وأعربت عن أسفها العميق إزاء النازية وغيرها من المآسي التي حدثت في الماضي.

خامساً- مناقشة البند 8 من جدول الأعمال بشأن تدابير تعزيز فعالية آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وضمان تحسين التآزر والتكامل في عمل تلك الآليات

55- أشارت ممثلة الاتحاد الأوروبي إلى قرار لجنة حقوق الإنسان 68/2002، الذي حددت فيه اللجنة ثلاث آليات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وهي: الفريق العامل الحكومي الدولي، بغية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بشكل فعال؛ وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ وفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشارت إلى أن ولاية وضع معايير تكميلية نُقلت في عام 2007 من الفريق العامل الحكومي الدولي إلى اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية، وفي عام 2016، قررت الجمعية العامة أن تطلب إلى اللجنة المخصصة بدء صياغة بروتوكول إضافي ملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بشأن الأعمال العنصرية والمعادية للأجانب. وفي الأشهر الاثني عشر الماضية، شملت التطورات استحداث المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وآلية الخبراء المستقلين الدولية المعنية بمنع الاستخدام المفرط للقوة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها موظفو إنفاذ القانون ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد التأكيد في كيفية إحداث تغيير وأثر، لا سيما في ظل محدودية الموارد، واغتنام الفرصة لإعادة النظر في الآليات القائمة وتقييمها، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي غير مقتنع بأن فريق الخبراء البارزين المستقلين يعطي أي قيمة إضافية لمكافحة العنصرية، وكررت طلب الاتحاد الأوروبي إلغاء ولايته. ولاحظت أيضاً أن الاتحاد الأوروبي لا يؤيد إنشاء اللجنة المخصصة ولا يرى أي قيمة مضافة لصياغة بروتوكول إضافي ملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي على قناعة راسخة بأن الاتفاقية هي الأساس الذي تقوم عليه جميع الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية، وينبغي أن تظل كذلك، وهو مستعد لمناقشة سبل تنشيط العمل في هذا الصدد وتبسيط هذه الآليات.

سادساً - مناقشة البند 9 من جدول الأعمال، بشأن خطة المفوضة السامية لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة، التي تعتمد على أربعة محاور

56- قدمت رئيسة فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز، في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، منى رشماوي، إحاطة إلى الفريق العامل عن تقرير المفوضة السامية الصادر عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43، وعن الخطة المعتمدة على أربعة محاور التي ترمي إلى إجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة العرقية والمساواة. وأشارت السيدة رشماوي إلى الأركان الأربعة لهذه الخطة. ويتناول المحور الأول العنصرية النظامية، بما يشمل الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وتدني النتائج التعليمية والصحية وضعف إمكانية الحصول على سكن لائق وعدم كفاية المشاركة المجدية في عمليات صنع القرار وفي الحياة العامة. وكما يكون هناك أي أمل في النجاح ينبغي اتباع نهج شاملة ترمي إلى تغيير الهياكل والمؤسسات والسلوكيات. ويركز المحور الثاني على إنفاذ القانون. إن ربط البشارة السوداء بالجريمة، وغير ذلك من التحيزات التي تحدّد طريقة تفاعل المنحدرين من أصل أفريقي مع أجهزة إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية هما من الشواغل المتكررة. ويهدف المحور الثالث إلى تضخيم أصوات المنحدرين من أصل أفريقي والمطالب المتعلقة بالعدالة العرقية. ويجب على الدول أن تعزز وتيسر التجمعات السلمية والتعبير عن المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتناول العنصر الرابع والأخير إرث الماضي. وفي هذا المجال، يُطلب إلى الدول مواجهة إرث الماضي، بما في ذلك من خلال المساءلة والجبر. وأشارت السيدة رشماوي إلى أن مجلس حقوق الإنسان اتخذ، متابعاً للخطة، قراره 21/47 الذي يتضمن عنصرين رئيسيين. الأول هو إنشاء آلية خبراء مستقلين دولية، تتألف من ثلاثة خبراء من ذوي الخبرة في مجال إنفاذ القانون وحقوق الإنسان، وتتمتع بولاية مدتها ثلاث سنوات للنهوض بالعدالة العرقية والمساواة في سياق إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. والثاني يدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تعزيز أعمال الرصد التي تقوم بها وتوسيع نطاقها من أجل مواصلة الإبلاغ عن هذه المسائل، واتخاذ المزيد من الإجراءات على الصعيد العالمي سعياً إلى إحداث تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة العرقية والمساواة. وستؤدي الشراكات المعقودة مع الدول وسائر وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات التي يتولى المنحدرين من أصل أفريقي قيادتها، دوراً حاسماً في إحراز التقدم. ومن أجل المضي قدماً، ستواصل المفوضية العمل عن كثب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكافحة العنصرية، من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية الجماعية، وتعزيز أوجه التأثير والأثر الواقع في مجال مكافحة العنصرية النظامية التي يواجهها الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وغيرهم من الفئات العرقية أو الإثنية.

سابعاً - استنتاجات وتوصيات

57- الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان:

(أ) يرحب بالاحتفال بمرور 75 عاماً على بدء إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ويرحب أيضاً في الوقت نفسه بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وبالإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في 22 أيلول/سبتمبر 2021 بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان؛

(ب) يرحب بإنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وآلية الخبراء المستقلين الدولية المعنية بالنهوض بالعدالة العرقية والمساواة في سياق إنفاذ القانون، وكذلك بإعلان 31 آب/أغسطس يوماً دولياً للمنحدرين من أصل أفريقي؛

(ج) يعيد تأكيد أن إعلان وبرنامج عمل ديربان المعتمدين في عام 2001، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان المعتمدة في عام 2009، فضلاً عن الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، يوفّران للأمم المتحدة إطاراً شاملاً وأساساً متيناً لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويعيد تأكيد التزامه بتنفيذهما تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

(د) يشير إلى أهمية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بوصفها الصك الدولي الرئيسي لمنع ومكافحة وإنهاء العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وإلى أهمية لجنة القضاء على التمييز العنصري، ويشير أيضاً إلى الأهمية الأساسية للتصديق العالمي على الاتفاقية وتنفيذها على نحو فعال؛

(هـ) يعيد تأكيد التزامه بعدم ترك أحد خلف الركب والضرورة الملحة لتضافر البلدان كافةً للوفاء بعهد الأمم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية، ويعيد أيضاً تأكيد تصميمه على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك التزامه بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف، وتماشياً مع الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة، التزامه ببناء الثقة لضمان المستقبل الذي نصبو إليه من خلال القيام بجملة أمور منها معالجة أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها والتصدي للأسباب الجذرية للتمييز بجميع أشكاله، فضلاً عن مظاهرها المتزايدة، التي تسهم في تأجيج الأعمال المدفوعة بكره الأجانب والعنصرية والتعصب وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة؛

(و) يسلم بما كابده ملايين الرجال والنساء والأطفال من آلام ومصائب لا تحصى من جراء الرق، وتجارة الرقيق، وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستعمار، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية، وغيرها من مآسي الماضي، ويعرب عن بالغ أسفه لذلك؛

(ز) يرحب بالتقدم المحرز في أنحاء كثيرة من العالم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب منذ عام 2001، ويُقرّ مع القلق في الوقت نفسه بأنه، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي في السنوات العشرين الماضية في ضوء الجهود المبذولة في العقود الماضية، لا تزال ويلات العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما يشمل أشكالها ومظاهرها الجديدة، قائمة في جميع أنحاء العالم ولا يزال عدد لا يحصى من البشر يقع حتى يومنا هذا ضحية لذلك؛

(ح) يقر بقلق بالغ بازدياد مظاهر التمييز وخطاب الكراهية والوصم والعنصرية والعنصرية النظمية والقوالب النمطية والتصنيف العرقي والعنف وكره الأجانب والتعصب، سواء في سياق المواجهة الشخصية أو عبر الإنترنت، وهي المظاهر الموجهة ضد جملة من الأعراق منها الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي، والآسيويون والمنحدرون من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية، وطائفة الروما، والأشخاص المنتمون إلى أقليات عرقية أو إثنية أو لغوية أو دينية أخرى، والمدفوعة بالتحيزات مثل كراهية الأفارقة وكرهية الإسلام ومعاداة العروبة، والموجهة ضد الأشخاص على أساس دياناتهم أو معتقداتهم، بما في ذلك مظاهر معاداة السامية ومعاداة المسلمين ومعاداة المسيحيين وما يتصل بها من تمييز وكرهية، وكذلك الموجهة ضد النساء والأطفال والمهاجرين واللجئين والمشردين قسراً وظالبي اللجوء والمشردين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب وغيرهم من الأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشّة؛

(ط) يلاحظ مع القلق الأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على أوجه عدم المساواة القائمة داخل مجتمعاتنا وفيما بين البلدان، ويعرب عن الأسف، في هذا السياق، لأن الأشخاص

المنتمين إلى أقليات عرقية وإثنية، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، وأشخاص آخرين لا سيما النساء والفتيات، وقعوا ضحايا للعنف العنصري والتهديد بالعنف والتمييز والوصم، ويحثّ الدول على معالجة هذه القضية؛

(ي) يهيب بالدول أن تبدي إرادة سياسية أقوى في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأن تسرع وتيرة الإجراءات المتخذة لتحقيق المساواة العرقية، وأن تعالج أوجه التفاوت وعدم المساواة في التنمية البشرية التي تنجم عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ك) يسلم بأهمية إعلان الحق في التنمية لتعزيز العدالة والكرامة للجميع بما يتماشى مع مبدأ تكافؤ الفرص في التنمية، ويقرّ بضرورة مكافحة العنصرية بجميع مظاهرها معتبراً أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق وحريات عالمية غير قابلة للتجزئة ومتشابكة؛

(ل) يحثّ الدول على أن تعمل من أجل ضمان أن تكون نظمها السياسية والقانونية معبّرة عن التنوع المتعدد الثقافات داخل مجتمعاتها، وأن تحسن عند الاقتضاء المؤسسات الديمقراطية بحيث تصبح قائمة على المشاركة على نحو أكمل وتتلافى تهميش وإقصاء فئات معينة من المجتمع والتمييز ضدها؛

(م) يحثّ الدول على الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس عند تصميم ووضع تدابير للوقاية والتثقيف والحماية بهدف القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على جميع المستويات، لضمان أن تستهدف بشكل فعال الأوضاع الخاصة بالنساء والرجال؛

(ن) يشجع الدول على استغلال الأطر القائمة التي يمكن أن تحدث تغييراً وعلى الاعتماد عليها، مثل إقرار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وبرنامج أنشطته وتنفيذ خطة ترمي إلى إجراء تغيير تحويلي من أجل تحقيق العدالة والمساواة العرقيين، من خلال تدابير ملموسة، على النحو الذي أوضحته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(س) يحثّ الدول على أن تضع، استناداً إلى المعلومات الإحصائية، برامج وطنية، بما في ذلك تدابير فعالة أو إيجابية، وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة، بغية تعزيز إمكانية حصول الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين يقعون أو يمكن أن يقعوا ضحايا للتمييز العنصري على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية والسكن اللائق؛

(ع) يحثّ الدول على تمكين الأشخاص الذين يعانون من عدم المساواة العنصرية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من المشاركة الكاملة في العمليات التي تؤثر على حياتهم. ويحثّ الدول أيضاً على تشجيع المشاورات وضمان الإصغاء إلى أصوات الضحايا واحترامها، من أجل تحديد أشكال العنصرية ومظاهرها بشكل أفضل وما يقاسيه المعنيون، وبغية تصميم سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية، بما في ذلك خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري؛

(ف) يلاحظ مع القلق وجود معلومات مضللة عن إعلان وبرنامج عمل ديربان بسبب عدم معرفة الجمهور بمضمونها، مما يشكل عقبة رئيسية في سبيل توليد الإرادة السياسية لتنفيذ الإعلان والبرنامج تنفيذاً كاملاً وفعالاً، ولذلك يشدد على أهمية التنفيذ الكامل لبرنامج التوعية ونشر إعلان وبرنامج عمل ديربان على نطاق واسع؛

(ص) يشجع الدول ومنظومة الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود للترويج لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومضمونها وزيادة الوصول إلى مختلف الشرائح السكانية؛

(ق) يشير إلى أن المجلس طلب إلى المفوضية، بموجب قراره 18/48، أن تضع وتستهل استراتيجية اتصال شاملة مدتها سنتان، تشمل برنامجاً للتواصل يرمي إلى التوعية بالمساواة العرقية وحشد التأييد العام العالمي لها، بما في ذلك ما يتعلق بمضمون الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان وبمساهمتهما في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

خطط العمل الوطنية لمكافحة التمييز العنصري

58- إن الفريق العامل:

(أ) يسلم بأن المسؤولية الأولى عن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تقع على عاتق الدول. ولهذا يشجع الدول على وضع أو تطوير خطط عمل وطنية تعزز التنوع والمساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومشاركة الجميع. وعن طريق الأعمال والاستراتيجيات الإيجابية أو الفعالة، ضمن أمور أخرى، ينبغي أن تهدف هذه الخطط إلى تهيئة ظروف للجميع من أجل المشاركة الفعالة في صنع القرار وإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع مجالات الحياة على أساس عدم التمييز. ويشجع الفريق العامل الدول، لدى وضع وتطوير خطط العمل هذه، على إقامة أو تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية من أجل إشراكها بصورة أوثق في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج؛

(ب) يحث الدول على أن تعتمد وتنفذ، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تدابير وسياسات فعالة، بالإضافة إلى التشريعات الوطنية والصكوك والآليات الدولية القائمة المكرسة لمكافحة التمييز، تشجع جميع المواطنين والمؤسسات على اتخاذ موقف ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويحث الدول على أن تسلم بالتنوع وتحترمه وتزيد من فوائده إلى أقصى حد ممكن داخل الدول وفيما بينها، بالعمل معاً من أجل بناء مستقبل يتسم بالوئام والعمل المنتج من خلال أعمال وتعزيز قيم ومبادئ مثل العدل والمساواة وعدم التمييز والديمقراطية والإنصاف والصدقة والتسامح والاحترام ضمن المجتمعات والأمم وفيما بينها، وبخاصة من خلال برامج الإعلام والتثقيف الرامية إلى إذكاء الوعي والتفهم بمزايا التنوع الثقافي، بما في ذلك البرامج التي تعمل فيها السلطات العامة في شراكة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني؛

(ج) يحث أيضاً الدول على أن تعتمد أو تعزز، عند الاقتضاء، البرامج الوطنية التي تهدف إلى القضاء على الفقر والحد من الاقصاء الاجتماعي والتي تأخذ في الاعتبار احتياجات وتجارب الأفراد أو جماعات الأفراد ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما يحث الدول على أن تكتف جهودها لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في تنفيذ تلك البرامج؛

(د) يؤكد أن خطط العمل الوطنية لمكافحة التمييز العنصري، على النحو المطلوب في إعلان وبرنامج عمل ديربان، ينبغي أن تكون متفقة مع تعهدات الدول والتزامها بالمعايير الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان، وأن تستند إلى نهج شامل إزاء حقوق الإنسان؛

(هـ) يشجع الدول على إدراج اتخاذ التدابير التالية، ضمن تدابير أخرى، في خطط عملها الوطنية لمكافحة التمييز العنصري:

- '1' السياسات العامة لضمان أن تتمكن الجماعات والأفراد الذين يتعرضون للتمييز العنصري من ممارسة حقوق الإنسان ممارسة كاملة وفعالة دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون؛
- '2' تدابير لمنع هيئات الدولة أو أطراف ثالثة من ارتكاب أعمال تنطوي على تمييز عنصري. ويجب التركيز بوجه خاص على وقف التمييز العنصري النظمي والمؤسسي والهيكلية؛
- '3' تدابير للقضاء على العنف والوصم والتهميش وغير ذلك من العواقب السلبية للعنصرية؛
- '4' تدابير للقضاء على التمييز العنصري في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- '5' سياسات تكفل حصول الجميع على التعليم على قدم المساواة، بموجب القانون وفي الممارسة العملية، مع الامتناع عن اتخاذ أي تدابير قانونية أو أي تدابير أخرى تفضي إلى فرض الفصل العنصري فيما يتصل بالحصول على التعليم في المدارس؛
- '6' تدابير للقضاء على التمييز العنصري في مكان العمل، وخطوات لإزالة الحواجز؛
- '7' تدابير لمكافحة خطاب الكراهية والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية.

المرفق

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء

الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وإريتريا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبلجيكا، وجامايكا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، والاتحاد الروسي، والصين، والعراق، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والكاميرون، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، وميانمار، والهند، واليابان

الدول غير الأعضاء

دولة فلسطين

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي

هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المنظمات غير الحكومية

لجنة مراقبي حقوق الإنسان

اللجنة الأفريقية للمرشدين في مجال الصحة وحقوق الإنسان

منظمة "Défenseurs plus"

لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور

رابطة جنيف لحقوق الإنسان: التدريب الدولي

معهد بحوث المنظمات غير الحكومية

رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية

المجلس الدولي لحقوق الإنسان

منظمة المحامين الدولية

المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب

مكتب كويكر لدى الأمم المتحدة

شباب ضد العنصرية